بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفرد بأوضاع اللغات والصلاة والسلام على من ايد بالذكر لايل القاطعات
وعلى اله الثقات واصحابه اولي الكرامات اما بعد فيقول الفقير محمد الحديني
المدعو بري هذه رسالة جمعت فيها ما تحقق من الكلام على علم الشخص
والجنس واسم الجنس والنكرة والجمع واسم الجمع والحقيقة والماهية والهوية
والكلي والجزئي المنطقيين والطبيعيين والعقليين اقتطفتها من حاشية
العلامة الصبان على الاشموني ومن حاشية العلامة يس على التصريح
ومن شرح العلامة المحلي على جمع الجوامع في مبحث المطلق ومن حاشية
العلامة البناني على تحفة المسرسي في علم المنطق ومن رسالة للشيخ الامام البحر
الهمام شيخنا العطار رحمه الله بمباحث تتعلق بعلم الوضع وتتكلم فيها على علم
الشخص وعلم الجنس واطال فيها الكلام بيد كونها مباحث حكمية ومناقشات
مع الاعلام فلذلك صعب مدركها وتوعر مسلكها وسميتها بذكر عاقبة الوابن
عن اكمالها ومن رسالة للشيخنا العلامة الامير سميتها بانحاف الانس في الجهل
بالشخص والانس ومن غيرها مما يعلم ذكر الموافق عليها وما وحدته من صوابه
فلهو ولا الاعلام ومن خطائه فمن ذهني القاصر الفاتر وترتيبها على اربعة
فصول الفصل الاول في علم الشخص وهو ما دل على مسمى معين تعيينا مطلقا
اي بلا قيد التكلم والخطاب والرجوع وغيرها كالعلمية لكنه بحسب الوضع
والتاريخ فما دل على مسمى جنس يشمل النكرة والمعرفة ومعين فصل اول اخرج
النكرة كرجل وفرس فانهما لا تعيين فيهما وتعينا مطلقا فصل ثان اخرج بعض
المعارف كالمضمر فانه معين مسماه بقيد التكلم كانا او الخطاب كانت او الرجوع كهو
وكالمعرف فانه يعين مسماه بقيد ال وبحسب الخارج فصل ثالث اخرج علم
الجنس بناء على التحقيق الاتي من انه موضوع للحقيقة المعينة في ذهنا
واما على ما قيل من انه موضوع للمفرد المنتشر وهو مذهب ابن مالك فقد
عرفت خروجه بقيد التعيين وبحسب الوضع فعلم اخرج به نحو شمس وقمر فانهما وان
عينا في ذهن كل ذكر التعيين لامر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من افراد
المسمى

المسمى ولما بحسب الوضع فلا تعيين فيها وخرج بالمسمى به جماعة فانه باعتبار
كل وضع يعين مسماه والشروع انما جاء من تجرد الاوضاع وهو امر عارض ولا
يخرج بقوله مطلقا لانه وان احتاج في تعيين مسماه الى قرينة مما وضع او
اضافة او نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض بالنسبة الى اصل الوضع كتعيين
المعارف نعم اورد على الشيخ ابن الحاجب علم الشخص بانه ما وضع لشيء بعينه
غير متناول لغيره بوضع واحد الخ فقوله غير متناول لغيره يخرج نحو زيد
المعارف لتناولها بالوضع اي معين كان وقوله بوضع واحد متعلق بمتناول
اي لا يتناول لغير ذلك المعين بالوضع الواحد بل تتناول كما في الاعلام المشتركة
فانها يتناول بوضع اخر لا بالوضع الاول كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به شخص
اخر فانه وان كان متناولا بالوضع المعين لكن تناوله للمعنى الثاني بوضع اخر غير
الوضع الاول بخلاف نحو زيد المعارف فانها تتناول افرادها لاندراجها تحت الوضع فقيد
بوضع واحد لادخال العلم المشترك واورد عليه الوضع تناول التعريف لعلم الجنس
لان اللام يرى انه وضع للحقيقة المعينة ذهنا واجيب باخراجه عن التعريف
بتغيير التي فيه بالشخص الخارجي لان تشخصه ذهني قال الصبان والتعيين
في علم الشخص سيتبين على انه شرط لا تشطر وللزوم ان يكون مدلوله امرا اعتباريا
لان التعيين امر اعتباري والمركب من الاعتباري وغيره اعتباري كما صرحوا
به وان دلالة لفظ زيد مثلا على وجود الذات تضمنا لا مطابقة وكل من اللازم بينا
في غاية البعد اذ لم يكن باطلا كما ان التعين في علم الجنس كذلك على التحقيق الخ قال
بعض المحققين فان قلت قد تحققت ان علم الشخص ما وضع لشخص وان تعقلم
بامور خاص وذكر الامور الخاصة هو المسمى عندهم بالمشخصات فاي شيء تلك
المشخصات قلت لعلها مجموع الاعراض الموجودة حالة الوضع ولهذا نقول
يضمحل تلك المشخصات وتغيرها فانها حيث لم تكن في ذهنه المعين عليه
امكن زوالها بل يجب زوالها بناء على عدم بقاء العرض زمانين كما هو مبرهن عليه
في العلوم العقلية وغيرها وحينئذ التزام عدم الضرر في تغيرها فانها حالة الوضع وحينئذ
وضع اللفظ بازاء المعنى لا يشترط في استعماله فيه بقاء الوضع لا يقال لا يشكل

قوله الموجودة حالة الوضع
قوله بعض الامور وقوله
بل يجب زوالها الخ
قوله تلك المشخصات
الخ او زيادة تكثير